

أهمية التحول لتطبيق مستجدات المحاسبة الدولية لمحاسبة الأدوات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية
**The Importance of the Transformation to Apply the International Accounting Developments
 Related to the Accounting of Financial Instruments in the Algerian Accounting Environment**

بونعجة سحنون

Bounaadja Sahnoun

bo.sahnoune@gmail.com، (الجزائر)، المركز الجامعي تيسمسيلت

تاريخ القبول: 2021.04.23

تاريخ المراجعة: 2021.04.23

تاريخ الاستلام: 2020.11.22

مستخلص : هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم المستجدات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية حول الأدوات المالية، وذلك بعد الأزمة المالية لعام 2008، حيث أدت إلى توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إعادة التفكير في المعايير المتعلقة بالأدوات المالية، ولقد توج مجهوداته بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع (IFRS 9)، والذي لاقى قبول واسع على الصعيد الدولي. وفي هذا الإطار، تم استعراض واقع الممارسة المحاسبية للأدوات المالية من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث تبين أنه لا زال يتبنى متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الذي تم التخلي عنه، في حين تم اعتبار هذا المعيار من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية وتم التخلي عنه. وتجدر الإشارة إلى أن محاسبة الأدوات المالية تعتبر ذات أولوية في محاسبة منظمات الأعمال الحديثة بكل صورها، ولهذا الغرض فإنه يجب إعادة التفكير في واقع الممارسات المحاسبية الحالية في ظل النظام المحاسبي المالي، كما أنه يؤثر بصورة مباشرة على محاسبة المؤسسات البنكية، مع ضرورة إبراز أهم الدوافع والمتطلبات للتحول إلى ممارسات الدولية فيما تعلق بمحاسبة الأدوات المالية وفقا للمعيار الجديد.

الكلمات المفتاحية : محاسبة الأدوات المالية، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL : M41.

Abstract : This study aims to shed light on the most important developments that international accounting standards were serious about financial instruments, after the global financial crisis of the year 2008, as it led the International Accounting Standards Board to rethink the standards related to accounting for financial instruments. His efforts culminated in the issuance of IFRS 9, which was widely accepted over the world. In this context, the reality of accounting practice with regard to financial instruments was reviewed through the financial accounting system (SCF), where it was found that it is still adopting the requirements of the abandoned International Accounting Standard (IAS 39), while this standard was considered Among the most important causes of the global financial crisis. For this purpose, the reality of current accounting practices must be rethought in light of the financial accounting system, especially as it directly affects the accountability of banking institutions, with the need to highlight the most important drivers and requirements for a shift to international practices with Attaches to accounting financial instruments according to the new standard.

Keywords : Financial instruments accounting, IFRS 9, SCF

JEL Classification Codes : M41

المؤلف المرسل : بونعجة سحنون، البريد الإلكتروني bo.sahnoune@gmail.com.

1. مقدمة

لعبت الأزمة العالمية لعام 2008 دورا بارزا في التأثير على مجلس معايير المحاسبة الدولية في التوجه نحو إلغاء المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين (IAS 39)، الذي تميز بالتعقيد والغموض في كثير من النواحي التي اشتملها فيما تعلق بمحاسبة الأدوات المالية، والتي اعتبرها الكثيرون من المؤسسات المالية وحتى الأكاديميين أنها سببا مباشر في إحداث الأزمة. هذا ما استدعى لاستبداله بالمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية التاسع (IFRS 9)، والذي شمل قواعد محاسبية تختلف في كثير من جوانبها عن تلك التي اشتملها سابقه، وذلك من حيث تبسيط القواعد المتعلقة بتصنيف الأدوات المالية والاعتراف بها، كما أعطى بعد آخر لتحديد تدهور القيمة للأدوات المالية. ولقد اتجهت العديد من الدول إلى قبول المعيار الجديد، مثل الاتحاد الأوروبي وكندا، واليابان، وغيرهم من الدول على الصعيد الدولي، وهذا منذ الفاتح من يناير 2018. كما اتفق مجلس معايير المحاسبة الدولية مع نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة التوافق فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية المعيار المحاسبي المالي رقم 157، والذي جاء يتوافق في الكثير من جوانبه مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع، وفي نفس الوقت رحبت لجنة مراقبة الأسواق المالية (SEC) بالشركات التي تقوم محاسبتها الخاصة بالأدوات المالية في الأسواق المالية الأمريكية. وفي خضم هذا التغيير في محاسبة الأدوات المالية على الصعيد الدولي، لازالت الأنظمة المحاسبية في الجزائر تعتمد على قواعد محاسبية قديمة قدم المعيار التي تبنته، والقصد هنا النظام المحاسبي المالي، الذي اشتمل على ممارسات محاسبية فيما تعلق بالأدوات المالية على المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين، خاصة فيما تعلق بتصنيف والاعتراف وطرق إدراج تدهور القيمة، وكذا قواعد إعادة التصنيف بين الفئات الأربع للأدوات المالية. ولقد أثر بصورة جوهرية على مختلف الممارسات التي اعتمدها التنظيم المحاسبي البنكي، الصادرة عن بنك الجزائر، ولاسيما النظام 08-09.

وبناء على كل ما سبق، فإنه يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي:

ما هي دوافع التحول لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

وستكون حدود هذه الدراسة تنصب على البيئة المحاسبية الجزائرية، خاصة النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر المرجع الأول للمؤسسات الاقتصادية، وكذا التنظيم المحاسبي البنكي المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية، الذي استفاد بنك الجزائر جملة واحدة من النظام المحاسبي المالي، ويعود ذلك لتأثر القطاع البنكي بصورة مباشرة بتداعياتها. وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار مستجدات مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص محاسبة الأدوات المالية من خلال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع، إبراز أهم الدوافع التي تدفع للاعتماد متطلبات المعيار IFRS 9 في البيئة المحاسبية الجزائرية، ومحاولة إعادة تكييف الإطار المحاسبي للأدوات المالية من خلال النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع المستجدات الدولية في هذا الصدد.

هناك أهمية بالغة لتحقيق التحول في محاسبة الأدوات المالية في الجزائر، وذلك للاعتبارات التالية:

- الاتجاه نحو إلغاء المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين (IAS 39) كلياً على المستوى الدولي، في حين أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر جاء متبني للكثير من الجوانب المحاسبية التي اشتملها هذا المعيار؛
- تأثر التنظيم المحاسبي البنكي في الجزائر بمحاسبة الأدوات المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، رغم أن تلك الممارسات المحاسبية اعتبرت من أهم أسباب الأزمة المالية التي عصفت بالمؤسسات المالية واقتصاديات الدول منذ عام 2008.
- الاتجاه الدولي المتزايد لقبول تطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع، الذي أضاف مزيداً من البساطة والمرونة فيما تعلق بمحاسبة الأدوات المالية.

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال تقديم الظاهرة محل الدراسة، وذلك باستعراض أهم مستجدات المعايير المحاسبية الدولية فيما تعلق بمحاسبة الأدوات المالية. ومن ثمة التعرّيج على أهم المتطلبات التي فرضها النظام المحاسبي المالي على محاسبة الأدوات المالية، وتأثيره على المحاسبة في البنوك الجزائرية. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي، والذي استعين به من خلال هذه الدراسة، لنقد واقع الممارسة المحاسبية في الجزائر المتعلقة بالأدوات المالية، وتحليل واقع التحول إلى المستجدات الدولية في هذا الصدد.

2. الإطار النظري للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع

1.2. التعريف بالمعيار- الأهداف ونطاق التطبيق

1.1.2. ظروف نشأت المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)

منذ شهر جويلية 2014 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع والمتعلق بالأدوات المالية : التقييم والتسجيل المحاسبي، حيث شرع في تطبيقه ابتداء من الفاتح من يناير 2018 (mnp, 2016). إذ نشأ هذا المعيار نتيجة للأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، وذلك بسبب الإفلاس الذي تعرضت له الكثير من المصارف على مستوى العالم، وذلك لعدم الأخذ بالحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة الممنوحة لزيائتها. وعلى اثر ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إصدار معيار جديد بديل عن المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39)، وهو المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (IFRS 9)، والذي يتضمن الاحتساب المسبق للخسائر الائتمانية المتوقعة بدلا من احتسابها حين تكبدها، أو حين التعثر، حيث أن المعيار (IFRS 9) يحتسب المخاطر والخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل مسبق ومن أول يوم للاستثمار بنظرة توقع حالي ومستقبلي (خضير، 2019). كما يحمل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع والمتعلق بالأدوات المالية (IFRS9: Instruments financiers) في طياته رؤية جديدة حول تصنيف وتقييم الأدوات المالية، وهو يمثل خلاصة المرحلة الأولى التي أعدها مجلس معايير المحاسبة الدولية، من أجل إحلال واستبدال المعيار IAS39.

2.1.2. هدف ونطاق المعيار

يتحدد هدف ونطاق تطبيق المعيار في ما يلي :

هدف المعيار (IFRS 9) : يركز المعيار بشكل أساسي على :

- وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن ممن عرض معلومة ملائمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية، بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة ؛
 - وضع أساس للاعتراف والقياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) (احمد و محجوب، 2017) ؛
 - احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected credit losses ECL) فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية ؛
 - احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية باستثناء التسهيلات الائتمانية (خضير، 2019).
- نطاق المعيار : يغطي نطاق المعيار جميع البنود التي تقع ضمن نطاق المعيار المحاسبة الدولي (IAS 39): الأدوات المالية القياس والاعتراف، ويمتد نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الالتزامات المالية (احمد ومحجوب، 2017).

2.2. قواعد الاعتراف والقياس والتصنيف الأدوات المالية وفقا للمعيار

تضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية التاسع في طياته طرق وقواعد القياس والاعتراف المتعلقة بالأدوات المالية التي تمثل حقوق ملكية (أي الأسهم)، وتلك المتعلقة بأدوات الدين والمتمثلة في السندات بشتى أنواعها.

1.2.2. الاعتراف المبني بالأصول والالتزامات المالية

يتطلب المعيار IFRS 9 المنشأة الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي في بيان مركزها المالي عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. عند الاعتراف المبني، يقيس الكيان أصلاً ما أو التزاماً ماليًا بقيمته العادلة زائد أو ناقص، في حالة وجود أصل مالي أو التزام مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة التي تنسب بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي (ifrs، 2013). ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر (نصار و جمعة، 2014).

2.2.2. الاعتراف والقياس لأدوات حقوق الملكية وأدوات الدين

أدوات الملكية : يتم قياس والاعتراف بالأدوات المالية التي تشكل في مضمونها على أنها أدوات حقوق ملكية كما يلي (المنتدى المالي والمحاسبي العربي، 2010):

- يتم قياس جميع الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة :
- يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أي قائمة حساب النتيجة :

يوجد استثناء واحد وهو أن الاستثمارات في أدوات الملكية والتي تختار المنشأة قياس التغير في قيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

القيمة العادلة لأدوات الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر تكون تتمثل في :

- إذا كان الاستثمار في أدوات الملكية ليس بهدف المتاجرة (الاستثمارات الإستراتيجية)
- تختار المنشأة هذا التصنيف عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي، هذا الخيار لا يمكن الرجوع عنه (إعادة التصنيف).
- يتم الاعتراف بتوزيع أرباح هذه الأدوات في الربح أو الخسارة.

أدوات الدين : يتم تصنيف أدوات الدين بالتكلفة المطفأة إذا تحقق شرطان (المنتدى المالي والمحاسبي العربي، 2010):

✓ هدف نموذج عمل المنشأة في إدارة الأصول المالية : تتمثل في الأهداف التالية:

- يكون نموذج عمل المنشأة هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل تدفقاته النقدية التعاقدية؛
- وليس هدفها بيع الأصل قبل تاريخ استحقاقه من أجل تحقيق أرباح على التغير في القيمة العادلة.
- ✓ خصائص التدفقات النقدية التعاقدية : تتميز التدفقات النقدية التعاقدية بالخصائص الآتي ذكرها:
- يتضمن عمر الأصل التعاقدية في تواريخ محددة لتدفقاته النقدية، التي تمثل القيمة الاسمية والفائدة، كما يشير المعيار إلى وجوب دراسة نموذج عمل المنشأة أولاً؛
- أما خصائص التدفقات النقدية التعاقدية فيتم دراستها فقط فيما يخص الأصول المالية المؤهل قياسها بالتكلفة المطفأة بسبب نموذج الأعمال؛
- إن كلا شرطي التصنيف أساسيان لضمان قيام طريقة التكلفة المطفأة بتوفير معلومات مفيدة.
- ✓ إعادة التصنيف الاستثمار في أدوات الدين : يمكن تغيير تصنيف أدوات الدين من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة أو بالعكس في الحالات التالية:
- تغير نموذج عمل المنشأة فيما يتعلق بإدارة الأصول المالية بحيث يصبح النموذج السابق لا ينطبق؛

- يتم المحاسبة عن إعادة التصنيف بشكل مستقبلي؛
- لا يتم تعديل بأثر رجعي أية مكاسب أو خسائر أو فوائد تم الاعتراف بها في السابق.

3.2.2. اعتبارات تصنيف وتقييم الأصول المالية

متطلبات التصنيف والتقييم : حسب المعيار الجديد IFRS9، فإن الكيانات أصبحت مجبرة على تصنيف الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أو وفقاً للقيمة العادلة، وعلى النقيض من المعيار المحاسبي التاسع والثلاثين الذي صنف الأصول المالية في أربع فئات، ذات طرق قياس مختلفة، وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول الموالي :

الجدول 1. مقارنة بين أساليب تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً للمعيار IAS 39 وIFRS9

المعيار IAS 39		المعيار IFRS9
التصنيف	القياس	
القروض والذمم المدينة	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة
المحتفظ بها للغرض المتاجرة	القيمة العادلة على أساس النتائج	القيمة العادلة على أساس النتائج (الأرباح والخسائر)
المتاحة للبيع	القيمة العادلة على أساس الدخل الشامل	القيمة العادلة على أساس الدخل الشامل
المحتفظ بها لغاية الاستحقاق	التكلفة المطفأة	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على متطلبات المعيار IFRS9.

كما أشار المعيار الجديد على أنه يجب الأخذ في الحسبان نموذج الأعمال الخاص بهذا الكيان والمتعلق بطريقة تسييره لأصوله المالية، وكذا الخصائص التعاقدية لتدفقات النقدية للأصل المالي، إلا إذا كان الكيان قد اختار أصل مالي معين بالقيمة العادلة على أساس حساب النتائج، ويكون التصنيف حسب الفئتين السابقتين كما يلي :

التصنيف والتقييم وفقاً للتكلفة المطفأة: يتطلب المعيار تصنيف الأصول المالية وفقاً للتكلفة المطفأة عندما (Thornton, 2010):

- يكون الهدف من نموذج الأعمال الخاص بالكيان يتمثل في الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ؛ أو
- أن تكون النماذج التعاقدية للأصل المالي محلاً لتواريخ محددة والمتعلقة بالتدفقات النقدية، والتي تكون فقط لتسديدات رأس المال الأساسي والفوائد المستحقة المترتبة عنه، وذلك وفقاً لنموذج الأعمال الخاص بكيان ما والذي يختص بتسيير الأصول المالية، والذي يكون :

✓ محدد من قبل المسيرين الرئيسيين داخل الكيان ؛

✓ لا يعتمد على نوايا الإدارة فيما يخص موضوع كل أداة مالية (يرتكز على درجة عالية من التجميع).

فالكيان يمكنه أن يمتلك أكثر من نموذج للأعمال وذلك من أجل تسهيل تسيير أدواته المالية، والتغيرات الحاصلة على نماذج الأعمال للكيان لا تشكل اختلافات فيما بينها بصورة كبيرة.

بعض الأصول التي تستجيب للمتطلبات التكلفة المطفأة : هناك مجموعة من الأدوات المالية التي يمكن أن تستجيب لمتطلبات التقييم والتصنيف وفقاً للتكلفة المطفأة، والتي يمكن أن تتمثل في:

- أدوات مالية لها تواريخ استحقاق محددة ومفروضة (ثابتة)، والتي تكون فيها تدفقاتها المالية وبصورة كلية محددة، أو التي تكون فيها الفائدة ذات معدل متغير أو معدل يجمع بين المتغير والثابت.
 - التزام أو سند يكون له تاريخ استحقاق ثابت، والذي يكون فيه رأس المال والفوائد المترتبة عنه مرتبطة (دون أن يكون هناك أثراً للرافعة المالية) بمؤشر تضخم العملة التي تم إصدارها بهذه الأداة.
 - أداة لها معدل متغير ويكون لديها في نفس الوقت تاريخ استحقاق ثابت، والذي يسمح للمقرض من اختيار معدل الفائدة السائد في السوق بصورة مستمرة.
 - التزام أو سند تكون لها تاريخ استحقاق ثابت، والذي سيسدد عن طريق معدل فائدة متغير ولكن ضمن احتياطي ذو سقف.
 - قرض ضمان مع كل مستحقته كاملة.
- ومن المفترض أن يكون هدف نموذج الأعمال للكيان في الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الأصول المالية التي لا تستجيب لمتطلبات التكلفة المطفأة: وهي تتمثل في:

- السندات القابلة للتحويل؛
 - قرض ذو معدل فائدة متغيرة يمكن استرجاعها؛
 - السندات المؤشرة على أساس أسهم؛
 - أداة مالية تشكل أداة لحقوق الملكية (الأسهم)؛
 - مشتق مثل Swap للمعدل فائدة أو الخيارات Options.
- فهذه الأدوات السالفة الذكر لا يمكن تصنيفها من خلال فئة التكلفة المهتلكة، وبالتالي يتم تصنيفها وقياسها دائماً من خلال فئة القيمة العادلة.

خيار تحديد أو تعيين أصل مالي بالقيمة العادلة على أساس حساب النتيجة : المعيار الدولي للإبلاغ المالي التاسع يحتوي على نسخة معدلة لـ "خيار القيمة العادلة" حسب مفهوم IAS39. فخيار تعيين أصل مالي بالقيمة العادلة على أساس قائمة حساب النتيجة يكون في ظل بعض الظروف المحددة، ويتم ذلك حين الاعتراف المبدئي، حيث يكون في إمكان الكيان تعيين الأصل الذي سيتم تقييمه بالتكلفة المطفأة أو يمكن تقييمه بالقيمة العادلة على أساس قائمة حساب النتيجة.

القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية الأخرى : إذا كان الأصل المالي لا يستجيب للخصائص التصنيف وفقاً للتكلفة المطفأة، فإنه يتم تقييمه عن طريق القيمة العادلة، وذلك كما يلي (Thornton, 2010) :

التوظيفات في الأدوات المالية المتعلقة بأدوات حقوق الملكية غير المسعرة : على العكس من المعيار IAS39، لا يكون من الممكن وفقاً لمفهوم المعيار الدولي للإعدادات التقارير المالية التاسع من تقييم تكلفة التوظيفات المالية في الأدوات المالية الخاصة بحقوق الملكية لمنشأة لا تتوفر لديها سوق نشط للتداول هذه الأدوات، حيث يمكنها تسعيرها من خلاله، وبالتالي فإن قيمتها العادلة لا يمكن تحديدها بصورة صادقة وموثوقة. وتجدر الإشارة أن IFRS9 يتطلب أن تكون أي توظيفات مقيمة بالقيمة العادلة، ويمكن في بعض الظروف الخاصة تكون التكلفة معروضة بالقيمة العادلة.

القيمة العادلة الخاصة بالمشتقات الضمنية : المعيار الدولي للإعدادات التقارير المالية التاسع يُقضي إلزامية فصل المشتقات الضمنية من العقود الهجينة لما يكون العقد المضيف يدخل في مجال تطبيقه. ومتطلبات هذا المعيار فيما يخص التصنيف تطبق بصورة كلية على الأدوات المالية المركبة (أو الهجينة)، وهذا يعني أن الأداة المالية بأكملها تكون غالباً مصنفة وفق القيمة العادلة. وأما في حالة ما إذا

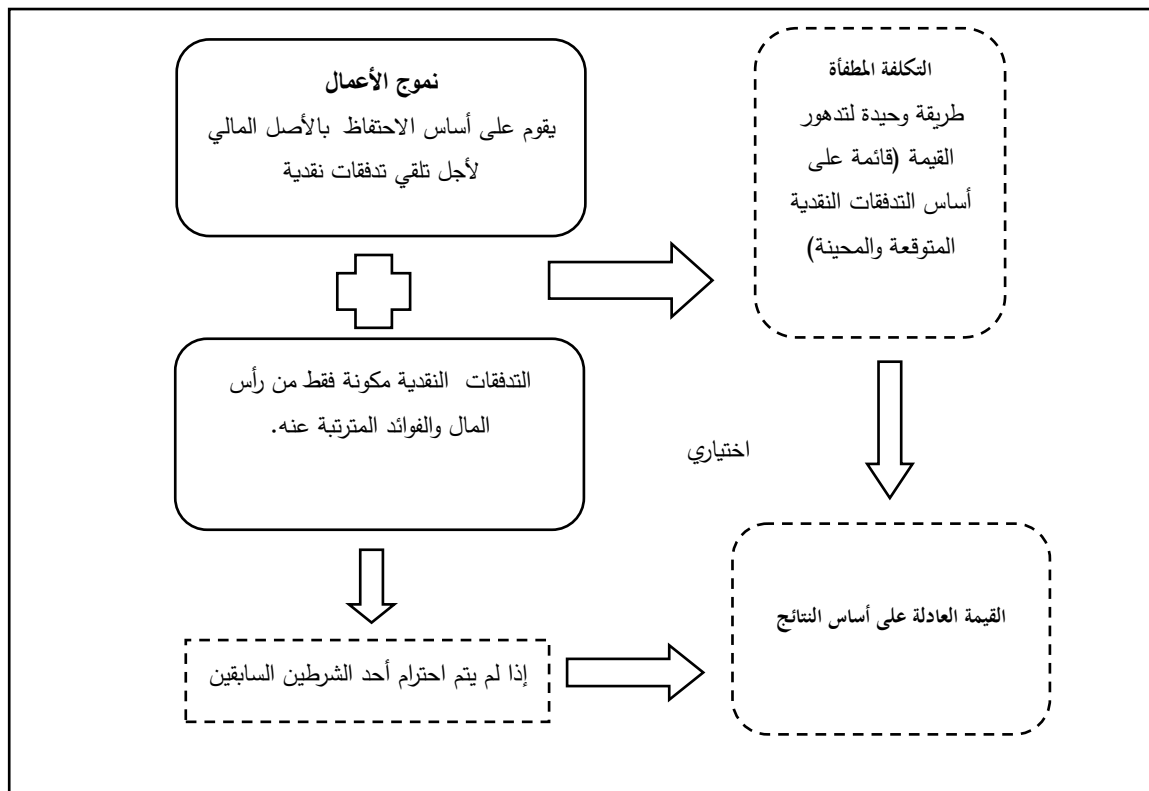
تعلق الأمر بأداة مضيضة تحتوي على مشتق ضمني ولكنها لا تدخل في مجال التطبيق الخاص بالمعيار IFRS9 (كما هو الحال بالنسبة إلى الالتزامات المالية، أو في أغلب الأحيان بعقود شراء أو عقود بيع السلع والخدمات)، فإن متطلبات التطبيق حسب المعيار IAS39 يستمر في تطبيقها، وهذا حينما يتعلق الأمر بتحديد إذا ما كان المشتق الضمني يجب فصله عن العقد المضيف أم لا.

الخسائر والأرباح الناجمة عن تقييم الأصول بالقيمة العادلة : المعيار الدولي للإعدادات التقارير المالية التاسع يتطلب بصورة إلزامية أن يكون الربح أو الخسارة المتأتية من أصل مالي والذي يكون مقبلاً بالقيمة العادلة، ولا يكون جزء من علاقة تغطية، يتم عرضه في قائمة حساب النتائج (أو الدخل).

اختيار عرض الخسائر والأرباح الخاصة بالاستثمار في أدوات حقوق الملكية من خلال العناصر الأخرى للنتيجة الشاملة : حيث أن قيام الكيان بالاعتراف الأولي يمكنه من اختيار (الذي يصبح لا رجعة فيه) العرض في العناصر الأخرى للدخل الشامل للتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في أداة مالية تشكل أداة لحقوق الملكية (الأسهم)، والتي تكون غير محتفظ بها للغرض المتاجرة، والمبالغ المقيدة على العناصر الأخرى للدخل الشامل لا تحول فيما بعد تبعاً في قائمة حساب النتائج، وهذه الطريقة يطلق عليها بطريقة "إعادة الاستعمال". الربح أو الخسارة المتراكمة يمكن تحويلها في مركز آخر من مراكز حقوق الملكية. ولما هذا الاختيار قد تم الأخذ به، فإن الأرباح الموزعة يستمر في تقييمها في قائمة حساب النتائج، إلا إذا كانت تمثل بصورة واضحة إعادة تحصيل للجزء من تكلفة الاستثمار التي تم توظيفها.

ومن خلال الشكل الموالي يمكن تحديد أسس التصنيف حسب IFRS 9:

شكل 1. توضيح لتصنيف الأدوات المالية طبقاً لمتطلبات المعيار IFRS 9



المصدر: من إعداد الباحث

3. المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي وأثره على التنظيم المحاسبي البنكي في الجزائر

لقد اهتم النظام المحاسبي المالي بالأدوات المالية رغم أنه لم يحددها بالصورة الكافية، من خلال إظهار المفاهيم المرتبطة بها، وكذا خصوصية التسجيل المحاسبي المتعلق به، إلا أنه ما يلاحظ فإن النظام المحاسبي تأثر كثيراً بالمتطلبات التي فرضها المعيار المحاسبي التاسع والثلاثين (IAS 39)، كما كان له تأثير كبير على الممارسات المحاسبية المطبقة على البنوك الجزائرية من خلال ما فرضه بنك الجزائر في إطار القرار 08-09.

1.3. المفاهيم الأساسية حول الأدوات المالية وطرق عرضها

لا يمكن المرور إلى عملية إدراج وتقييم البنود المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي دون تقديم الأسس المفاهيمية المتعلقة بالأدوات المالية من جانبي الأصول والخصوم المالية التي تحتويهما الميزانية.

1.1.3. مفهوم الأدوات المالية من خلال النظام المحاسبي

لقد وضع النظام المحاسبي المالي تعريف يعد مشابه لما هو موضوع في المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثين وذلك من خلال ما يلي (المالي، 2008) :

تعريف الأداة المالية : كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لكيان ما وخصوم مالية أو أداة أموال خاصة لكيان آخر. الأدوات المالية الأولية : مثل الديون المستحقة والقروض وسندات (أسهم حقوق الملكية) الأموال الخاصة، التي لا تكون أدوات مالية مشتقة.

الأدوات المالية المشتقة : الأدوات المالية مثل الخيارات والعقود لأجل (عن طريق التراضي أو العقود)، وتبادل نسب الفوائد والعملات الصعبة (les swaps) التي تترتب عليها حقوق والتزامات ينجم عنها تحويل خطر أو أكثر متصلة بأداة مالية أولية متصلة بين أطراف هذه الأدوات. لا يترتب على الأدوات المالية المشتقة تحويل للأداة المالية الأولية المتصلة عند تاريخ أخذ سند العقد، ولا يوجد بالضرورة أجل استحقاق العقد. ومن خلال هذه التعاريف الموجودة على مستوى الملاحق في النظام المحاسبي المالي، يتبين أن هذا الأخير قد قدم تعريف يقابل ذلك الموجود من خلال المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثين (32)، حيث اعتبر أن مفهوم الأداة المالية يقوم على أساس عقد ينتج في آن واحد أصول مالية في كيان وفي نفس الوقت تشكل خصوم في الكيان الآخر، إلا انه حدد أنواع الأدوات المالية فقط في الأسهم والسندات كأدوات أولية.

2.3. التعريف بالأصول والالتزامات المالية

يمكن تعريف الأصول والخصوم المالية حسب مفهوم النظام المحاسبي كما يلي:

1.2.3. التعريف بالأصول المالية

تعرف الأصول المالية في أربعة أصناف، ويكون كل صنف موضوع طريقة تقدير و/أو طريقة محاسبة مختلفة (تقدير بالقيمة العادلة أو بحسب التكلفة المطفأة، وخصم فوارق التقدير في الأموال الخاصة أو في النتائج) (القرار الوزاري، 2009):

- أصول مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات؛
- التوظيفات المحازة حتى حلول أجل استحقاقها؛
- قروض وديون يقدمها الكيان؛
- أصول جاهزة عند البيع.

والجدول التالي يبين كيفية تصنيف بنود الأصول المالية الظاهرة في الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي :

الجدول 2. توضيح تصنيف البنود التي تشكل أصول مالية من خلال الميزانية

تصنيفات الأصول المالية	البنود التي تمثل أصول مالية	مفهوم وسبب التصنيف
التوظيفات (الاستثمارات) المحازة حتى تاريخ استحقاقها	- السندات المثبتة الأخرى؛ - القروض التي أصدرها الكيان إلى الغير.	التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها، أو يتعين عليه ذلك، ويجب أن تتميز البنود التي يتم تضمينها في هذه الأصول بالخصائص التالية: ■ أن تتميز بتاريخ استحقاق محدد؛ ■ أن تتميز بتسديدات ثابتة؛ ■ أن تكون مسعرة في سوق نشطة.
قروض وديون يقدمها الكيان	القروض والحسابات المدينة التي أصدرها الكيان.	لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير على أن تكون تتميز بأنه لا يمكن تسعيرها من خلال سوق نشط، أو لا يوجد هناك أصلاً.
أصول مالية جاهزة للبيع	- سندات المساهمة؛ - سندات مثبتة للنشاط الحافظة	بالنسبة إلى سندات المساهمة تصنف من خلال هذه الفئة إذا لم تكن محلاً لإدراج في القوائم المالية المدمجة (les états financiers consolidées)، أما بالنسبة إلى سندات المثبتة للنشاط الحافظة فتعتبر في مجملها متاحة للبيع.
أصول مالية يتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات	- التوظيفات المالية (القيم المنقولة للتوظيف)؛ - أدوات الخزينة (الأدوات المالية المشتقة).	يتم حيازتها من أجل توظيف الفوائض المحققة في الخزينة للمدة قصيرة لا تتعدى لاثني عشرة (12) شهراً.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على دراسة محتوى النظام المحاسبي المالي

2.2.3. التعريف بالخصوم المالية

رغم أن النظام المحاسبي المالي لم يقدم تعريفاً محدداً للخصوم المالية كما هو الشأن بالنسبة للأصول المالية، إلا أنه يمكن تقديم تصنيف الخصوم المالية حسب النظام المحاسبي المالي التي تطرق لها بصورة عرضية كما يلي :

- الخصوم المالية التي يتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات؛
- الخصوم المالية الأخرى.

وبالتالي فيمكن من خلال الجدول التالي إظهار بنود الالتزامات المالية في جانب الخصوم وفقاً للنظام المحاسبي المالي :

الجدول 3. تبيان طرق تصنيف الالتزامات المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي

تصنيف الخصوم المالية	البنود الظاهرة كالتزامات مالية	أسباب التصنيف
خصوم مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات	■ ديون تجارية (كديون الموردين، أوراق الدفع...) ■ أدوات الخزينة الدائنة (كالمشتقات المالية)	وهي التي يكون على عاتق المنشأة تسديدها في مدة لا تتعدى لاثني عشرة شهراً.
الخصوم المالية الأخرى	■ سندات إلزامية؛ ■ سندات قابلة للتحويل إلى أسهم؛ ■ قروض من المؤسسات المالية؛ ■ غيرها.	وهي ديون وقروض (أو سندات) يكون على عاتق المنشأة الالتزام بسدادها في مدة تفوق دورة مالية واحدة، أي 12 شهراً.

المصدر : من إعداد الباحث بناء على دراسة محتوى النظام المحاسبي المالي

3.3. الطرق العامة لقياس الأدوات المالية

لقد وضع النظام المحاسبي المالي طريقتين للقياس وإعادة قياس الأدوات المالية هما:

1.3.3. القيمة العادلة

قدم النظام المحاسبي التعريف التالي للقيمة العادلة على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم تبادله أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية" (القرار الوزاري، 2009). القيمة العادلة للأصول تشكل المبلغ الذي يمكن به بيع هذا الأصل في ظل ظروف تعتبر عادية. فإذا كان الأمر يتعلق بأصل مالي مسعر، القيمة العادلة تمثل قيمة تداوله في البورصة، أو سعر البيع المحتمل، وإذا تعلق الأمر بأصل مالي غير مسعر، القيمة العادلة تمثل السعر المحتمل بعد التفاوض، وتصبح تشكل القيمة التي يمكن الحصول عليها عن طريق تحيين التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عن هذا الأصل (Anne, MAILLET, & Mohamed, 2009).

2.3.3. التكلفة المطفأة

هي تكلفة الاقتناء، مع تنزيل التدهور في القيمة المحتملة، حيث أن تكلفة الاقتناء تمثل سعر الشراء مضافاً إليه مصاريف الاقتناء، وهو ما يماثل التكلفة التاريخية بعد تنزيل التدهور في القيمة. أما بالنسبة إلى النظام المحاسبي المالي فإنه يعتبر التكلفة المطفأة على أنها: "الكلفة المطفأة لأي أصل أو خصم هي المبلغ الذي تم تقويم الأصل أو الخصم عند إدراجه الأصلي في الحسابات.

- منقوص منه تسديدات المبلغ الأصلي؛
- مزيداً عليه أو منقوص منه الاهتلاك المتراكم لأي فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ المستحق أجله؛
- ومنقوص منه عند الاقتضاء كل حسم لانخفاض قيمة (تدهور القيمة) أو عدم قابلية التحصيل" (القرار الوزاري، 2009).

4.3. تأثير النظام المحاسبي المالي على التنظيم المحاسبي الخاص بالبنوك الجزائرية

أقر بنك الجزائر من خلال النظام رقم 04-09 الصادر في تاريخ 23 جويلية 2009 قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا مدونة الحسابات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية) (بنك الجزائر، 2009)، ليليه النظام رقم 05-09 الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2009، الذي جاء متضمناً لشروط إعداد ونشر الكشوف المالية التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات الخاضعة (بنك الجزائر، 2009). وتجدر الإشارة أن هذين النظامين احتوى على القواعد وأساليب معالجة الأدوات المالية من الناحية المحاسبية تتوافق في طياتها مع معايير المحاسبة الدولية، وذلك من عدة جوانب كطرق التصنيف والإدراج والتقييم.

1.4.3. الإطار العام لمحاسبة الأدوات المالية في البنوك الجزائرية

التعريف بالأداة المالية : قدم بنك الجزائر من خلال النظام رقم 08-09 تعريفاً للأداة المالية، حيث اعتبر أنها: "كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى كيان أو خصم مالي أو أداة أموال خاصة (حقوق ملكية) لدى كيان آخر". هذا التعريف يكون قريب جداً للتعريف الذي أورده المعيار المحاسبي التاسع والثلاثين (بنك الجزائر، 2009).

طرق قياس وتصنيف الأصول المالية : عرف بنك الجزائر بالمقصود الأصل المالي، إذ عرفه على أنه: "كل أصل يأخذ شكل الخزينة، أداة أموال خاصة لدى كيان آخر، حقا تعاقديا لاستلام أموال سائلة أو أصل مالي من كيان آخر، حقا تعاقديا لتبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون مناسبة للكيان". كما يكون تقييم الأصول المالية في البداية بالتكلفة، التي هي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المستلم للحصول على الأصل، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المسترجعة ومصاريف البنك، دون الأخذ في الحسبان الأرباح الموزع والفوائد مستحقة القبض غير المسددة والمطلوبة قبل الحيازة (بنك الجزائر، 2009).

ولقد تم تصنيف الأصول المالية في خمسة فئات، كما حدد البنك المركزي قواعد إعادة التقييم اللاحق وقواعد إعادة التصنيف لبعض فئات الأصول المالية، وهذا ما يمكن تلخيصه من خلال الجدول الموالي :

الجدول 4. ملخص قواعد التقييم والتصنيف والتقييم اللاحق وإعادة التصنيف وفقا للنظام رقم 08-09

التصنيف	التعريف	التقييم الأولي	التقييم اللاحق	إعادة التصنيف
أصول مالية محتفظ بها إلى غاية الاستحقاق	أصول مالية مقرونة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد في تاريخ محدد، ينوي الكيان الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق	التكلفة المطفأة	لم يحدد طريقة التقييم. إلا أنه تكون من خلال التكلفة المطفأة	إعادة التصنيف في الأصول المالية المتاحة للبيع تحت بعض الشروط.
أصول مالية محتفظ بها بغرض المعاملة	أصول مالية محصل عليها بنية إعادة بيعها في الأجل القصير	القيمة العادلة	القيمة العادلة من خلال حساب النتائج	لا يجوز إعادة تصنيفها إلا في حالات نادرة واستثنائية تحدد بواسطة تعليمة
تسليفات وحقوق	أصول مالية مقرونة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد ولكنها غير مسعرة في سوق نشط	التكلفة المطفأة	لم يحدد طريقة التقييم.	لا يعاد تصنيفها
أصول مالية متاحة للبيع	هي كل الأصول المحتفظ بها ما عدا سندات المساهمة والأوراق المالية المصنفة ضمن الأصول المالية المحتفظ بها لغاية الاستحقاق	القيمة العادلة	القيمة العادلة من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة.	لم يقدم اعتبارات لإعادة التصنيف
أصول مالية أخرى	هي الأصول المالية غير المصنفة ضمن الفئات السابقة	طبقا للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.	بناء على القرار.	لا يتم إعادة تصنيفها.

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لمحتوى للنظام رقم 08-09 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009

ونجد من حيث الواقع العملي أن هناك العديد من البنوك الجزائرية قد التزمت بالنظام المحاسبي المالي من حيث تصنيف وقياس الأدوات المالية، الذي تبني في طياته متطلبات المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين (IAS39)، وهذا ما يمكن إبرازه من خلال عينة من البنوك العاملة في الجزائر :

الجدول 5. تصنيف الأصول المالية لعينة من البنوك في الجزائر لسنتي 2016-2017 (مليار دج)

البنك/السنة	أصول مالية محتفظ بها لغاية الاستحقاق		أصول مالية محتفظ بها لغرض المعاملة		أصول مالية متاحة للبيع		سلفيات وقروض	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
BNA	0.014	0.194	0.238	0.250	0.788	0.265	1.55	0.542
BEA	236.810	207.630	46.102	40.858	88.121	82.970	1.679	1.959
BDL	9.498	9.053	1.097	0.997	50.571	27.992	653.92	758.707
CPA	-	0.011	-	0.55	-	0.213	-	1.321
PNB PARIBAS	-	-	-	-	0.09	0.099	0.164	0.167
AGB	0.005	0.005	-	-	-	-	0.135	0.167

المصدر: من إعداد الباحث بناء على القوائم المالية الصادرة عن البنوك المعنية لسنتي 2016-2017

2.4.3. محاسبة الخصوم المالية

طبقا للقرار رقم 08-09 عرف بنك الجزائر الخصم المالي على أنه: " كل خصم يأخذ شكل التزام تعاقدى كتسليم لكيان آخر أموالا سائلة أو أصلا ماليا آخر أو تبادل أصول أو خصوم مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مناسبة للكيان"، وتتضمن الخصوم المالية فئتين، هما الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة والخصوم المالية الأخرى. وتقييم الخصوم المالية في البداية بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف الفرعية المستحقة خلال وضعها.

4. أهمية التحول لتطبيق معيار (IFRS 09) المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية

لقد شهد العالم تحولا كبيرا من خلال إعادة التوجه إلى تبني ممارسات جديدة فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية، فلقد التزمت العديد من الدول بتطبيق المعيار 9 IFRS كبديل للمعيار 39 IAS، خاصة لأجهزتها المصرفية، مع اعتماد نموذج مبسط لباقي المؤسسات غير المالية. وفي خضم هذا التحول، لا يزال النظام المحاسبي المالي يعتمد في طياته متطلبات المعيار الملغى، وهذا ما ينشأ خلل في الممارسات المعتمدة فيما يخص الأدوات المالية.

1.4. دوافع توجه البيئة المحاسبية الجزائرية نحو تبني مضمون المعيار الجديد المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية

هناك جملة من العوامل والدوافع التي تفرض على النظام المحاسبي المالي في الجزائر التوجه نحو تبني تطبيق المعيار الجديد، وذلك بسبب توافقه في الكثير من متطلبات المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين، هذه الأسباب يمكن توضيحها من خلال الأسباب الخارجية والداخلية التالية :

1.1.4. الأسباب الخارجية

الأزمة المالية العالمية 2008 : لقد أدى استخدام معيار 39 IAS إلى إحداث خسائر فادحة للكثير من المنشآت حول العالم التي كانت تطبق معايير محاسبية وطنية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، خاصة المنشآت المالية. ذلك كون المعيار كان شديد التعقيد، ويتميز بتشوهات في كثير من التطبيقات التي كان يحتويها، ولعل أهمها استخدام القيمة العادلة التي كانت شديدة التأثير بتغير الدورات الاقتصادية، ومع تأكيدها على تسجيل تدهور القيمة الناجم عن إعادة التقييم للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (تسجيلها في الأموال الخاصة)، ومع ظهور بوادر انكماشية على الاقتصاد العالمي حتى كان هناك تسجيل للخسائر في القيم التي كانت مضخمة، بسبب استخدام للقيمة العادلة بالصورة التي حددها هذا المعيار 39 IAS.

المعيار الجديد نتاج توحيد جهود IASB و FASB : لقد فرضت الأزمة المالية العالمية على مجلسي معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى توحيد الجهود نحو إزالة التعقيدات التي كان يكتنفها المعيار المحاسبي الدولي 39 IAS وكذا المعيار الأمريكي FAS157 المتعلق بتقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، بناء على اتفاقية طويلة المدى مبرمة بينهما، وكذا بضغط من الهيئات المالية الدولية ومجموعة دول العشرين (G20) إلى توحيد القوى نحو إصدار معيار جديد كفيل بحل المشاكل المرتبطة بمعالجة اختلالات المعيار السابق، ونتيجة لذلك تمخض عن هذا توحيد الجهود، بإصدار معيار محاسبي مقبول على الصعيد الدولي وقريب في التطبيقات مع ما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية.

اتساع الدول المستخدمة للمعيار الجديد : فلقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتطبيق المعيار الجديد، بشرط استكمالها كليا قبل 2013، مشدداً على ضرورة تسريع عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو هذا المسعى. وهذا ما عمل عليه المجلس من خلال إصدار مسودة الإعلان المتعلقة بمحاسبة الأصول انطلاقا من القواعد الجديدة التي تحكم القيمة العادلة وقواعد تدهور القيمة والمحاسبة أدوات التغطية، كما أنه أعلن عن مسودة إعلان حول محاسبة الأدوات المالية التي تشكل التزامات مالية. ولم تكن مطالب استكمال المعيار الجديد محصورة في الاتحاد الأوروبي، بل العديد من الدول ككندا من خلال مجلسها الوطني للمحاسبة، كما أعلم

البنك المركزي في قطر البنوك العاملة هناك بأن تقوم بتقديم مقترحاتها حول كيفية تطبيق معيار (IFRS9)، وحذا حذوه بنك سورية، ودول عربية أخرى كدولة الكويت ومصر والمملكة العربية السعودية. وبعدها قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإتمام مشاورته أعلن النسخة النهائية للمعيار، والذي شرع في تطبيقه منذ الفاتح يناير 2018 من قبل العديد من الدول، لاسيما أن المعايير المحاسبية الدولية تشهد توسعا في التطبيق عام بعد عام، وهذا ما يمكن إبرازه من خلال الجدول الموالي :

الجدول 6. توزيع الدول التي تعتمد معايير المحاسبة الدولية كمرجعية في محاسبتها

المنطقة	عدد الدول	النسبة المئوية
أوروبا	43	29%
إفريقيا	23	15%
الشرق الأوسط	14	9%
آسيا والخليج	32	22%
أمريكا الشمالية والجنوبية	37	25%
المجموع	149	100%

المصدر: صلاح علي احمد محمد ومحجوب عبد الله حامد، دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني 9 IFRS على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ص 15.

استعداد أسواق المال الدولية للقبول المعيار الجديد : إن عملية إلغاء معيار واستبداله من قبل معدي معايير المحاسبة الدولية تكون تهدف أساساً إلى زيادة شفافية ومصداقية المعلومات المقدمة إلى المستثمرين في الأسواق المالية، وكذا الرفع من درجة الموثوقية بالقوائم المالية المقدمة من قبل المتدخلون في هذا السوق، ولذا كان توجه توحيد الجهود فيما بين مجلسي معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار معيار يكفل هذا الجانب، مما دعا الهيئات المشرفة عن هذه الأسواق إلى استعدادها نحو قبول المعيار الجديد، وعلى رأسها الهيئة المكلفة بتنظيم الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC.

2.1.4. الأسباب الداخلية

توجه الجزائر نحو تبني معايير المحاسبة الدولية : حتى ولو كان هذا التبني غير صريح إلا أن النظام المحاسبي يستمد قواعده من هذه المعايير، وكذا اقتراجه من المعايير المتعارف عليها في الاتحاد الأوروبي. ومن المعلوم فإن هذه المعايير ليست ثابت بل مستمرة التغيير فإن استجابة النظام المحاسبي لهذه التغيرات سيكفل لنفسه القدرة على التحكم في الطرق المحاسبية المتعارف عليها دولياً. أهمية تقديم معلومات موثوقة وأثرها على بورصة الجزائر : سعت الجزائر إلى إعداد نظام محاسبي يكفل لها إمكانية الولوج للأسواق المالية العالمية، إلا أن الهيئات المشرفة على هذه الأسواق تلزم الأطراف المتدخلة احترام المعايير المحاسبية المقبولة عموماً وليس بمعايير تم إلغائها، وكيف وهي تعتبر سبب في أزمة مالية لم يشهد لها مثيل.

أهمية إصلاح التنظيم المحاسبي البنكي المتعلق بالأدوات المالية: هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في النظام رقم 08-09 المتعلق بمحاسبة الأدوات المالية، الذي جاء يستجيب لمتطلبات النظام المحاسبي المالي ، رغم ان هذا الأخير استمد قواعده من المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين، والذي كان أحد أهم الأسباب التي عصفت بالعديد من المنظمات المصرفية غداة الأزمة المالية العالمية عام 2008. ولقد استحدثت مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد IFRS 9، الذي أوكلت له تبسيط محاسبة الأدوات المالية من التعقيدات التي اشتملها المعيار السابق، ولن يكون ذلك إلا بإعادة النظر في متطلبات النظام المحاسبي المالي.

2.4. مقارنة بين البيئة المحاسبية والمعياري المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية

لقد اشتمل النظام المحاسبي عند تقديمه لطرق المعالجة المحاسبية للفئات الأربعة للأدوات المالية، والتي تقترب بصورة كبيرة من تلك الموجودة في المعيار المحاسبي المالي التاسع والثلاثين، أو حتى المفاهيم وكذا التعريف بالقيمة العادلة كان متوافقاً مع ما هو موجود في المعايير المتعلقة بالأدوات المالية، مؤثراً بذلك على واقع التنظيم المحاسبي في البنوك الجزائرية، ومن خلال الجدول الموالي يمكن عرض أهم المقاربات الممكنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية :

الجدول 7. توضيح أوجه التقارب بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية

IFRS 9	IAS39	التنظيم المحاسبي البنكي في الجزائر	النظام المحاسبي المالي	
	يصنف الأدوات المالية إلى :			
	<ul style="list-style-type: none"> ■ أصول مالية محتفظ بها ■ أصول مالية متاجرة ؛ ■ أصول مالية محتفظ بها ■ حتى تاريخ الاستحقاق ؛ ■ قروض وذمم مدينة ؛ ■ أصول مالية متاحة للبيع. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ يتم تصنيف الأصول المالية في خمسة فئات. 	يصنف الأصول المالية التي تعتبر أدوات مالية في أربعة فئات.	من حيث التصنيف
	القيمة العادلة، مع إمكانية اعتبار تكلفة الاقتناء بأنها القيمة العادلة للأداة المالية في بعض الحالات.	تكلفة الاقتناء وتمثل القيمة العادلة مضاف لها مصاريف الوساطة والضرائب غير المسترجعة	تكلفة الاقتناء	القياس المبدئي
	طرق عديدة لتحديد تدهور القيمة، وذلك كما يلي : <ul style="list-style-type: none"> ■ أصول مالية يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة ؛ ■ أصول مالية التي يتم عرضها بالتكلفة ؛ ■ أصول مالية متاحة للبيع 	يتم إعدادها لما تتوفر دلائل كافية لإنشاء مؤونة خسائر يحتمل وقوعها بسبب نشوء حوادث يكون تقييمها وتحققها غير مؤكدين.	تحدد حسب تصنيف الأصول المالية، وهي قريبة لمقتضى المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين.	تدهور القيمة
	الأسم غير المسعرة تقييم بالقيمة العادلة من خلال النتيجة الشاملة الأخرى، أي تسجيل تغيرات الأداة بحقوق الملكية، ولا يوجد استثناء لاستخدام التكلفة المطفأة	لم يتم إدراجها في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، بل لا تخضع حتى للتقييم اللاحق.	الأداة المالية التي تمثل حقوق ملكية ولا يمكن تسعيرها ومعرفة قيمتها العادلة، تقيم استثناءً بالتكلفة أو التكلفة المطفأة.	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى لأداة حقوق ملكية غير مسعرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (المنتدى المالي والمحاسبي العربي، 2010)(القرار الوزاري، 2009) (بنك الجزائر، 2009)

ومن خلال الجدول السابق، يمكن أن يؤدي استخدام مقتضى معيار إعداد التقارير المالية الدولي الجديد إلى تحسين مختلف المعالجات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية حسب النظام المحاسبي المالي في الجزائر، ولعل أهم هذه الإضافات والتحسينات تكمن في :

- تبسيط عملية التصنيف الخاصة بالأصول المالية، وكذا إعادة قياسها ؛
- نتيجة تحديد فئة الأصول المالية في فئتين فقط، ما سيؤدي إلى تبسيط طريقة تحديد الخسارة في تدني القيمة لهاته الأصول، حيث حدد المعيار الجديد فقط الأدوات المالية التي يتم تصنيفها في فئة التكلفة المطفأة هي التي يجرى عليها اختبار التدني ؛
- في حالة عدم وجود سوق نشط بالنسبة إلى الأسهم التي لا يمكن تسعيرها، فإنه يتم قياسها من خلال القيمة العادلة، وذلك من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالتالي التأثير على الأموال الخاصة دون التأثير على نتيجة الدورة المالية ؛
- تقديم مفهوم للمشتقات الضمنية، حيث تم التخلص من التعقيدات التي كانت تلف محاسبتها من خلال تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثين.

5. الخاتمة

- إن اختلاف البيئة الجزائرية عن باقي الدول تحد من إمكانية تطبيق المعيار الجديد، بسبب تواجد العديد من العوائق التي تمس هذه الخطوة. وإن كانت هذه العوائق ليست مختصرة على المعيار الجديد بل تمس جميع المعايير منذ الإعلان عن تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تضمنها، وتتحدد أهم هذه العوائق في :
- عدم توفر معايير محاسبية وطنية، حيث أن التسريع في وتيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر أدت إلى تبني نظام محاسبي مالي يكفل ضمناً تطبيق مقتضيات معايير المحاسبة الدولية، حيث احتوى على مضمون هذه المعايير التي كانت موجودة قبل عام 2004، ومنه، فإنه لم يأخذ بكل المستجدات والتعديلات الحاصلة بعد هذه السنة، وبسبب صدوره في شكل قانون فإنه افتقد للعامل المرنة الذي يؤدي به إلى تحقيق عملية التوافق مع استحداثات مجلس معايير المحاسبة الدولية.
 - اختلال عند وضع النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مما سيؤدي به الحال إلى سقوطه في نفس الأخطاء التي وقع فيها المخطط المحاسبي الوطني، حيث يجب أن يتعدى التفكير في فهم النظام إلى السعي نحو فهم تطبيقات وفلسفة معايير المحاسبة الدولية، وهناك قصور بالغ في هذا الجانب، خاصة من قبل المدارس المتخصصة وكذا المعاهد والجامعات، وكذا الهيئات المهنية في مجال المحاسبة من خبراء ومراجعي الحسابات.
 - يعتبر إصلاح النظام المحاسبي مع جديد إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية ضرورة حتمية، كون هذه المعايير تخضع للتعديل بصورة دورية ومستمرة، بما يتناسب والظروف الدولية، والجزائر في عالم أصبح تحكمه قواعد العولمة، مما يفرض عليها الاستمرار في البحث عن المقومات الأساسية التي تؤدي إلى إصلاح النظام المحاسبي لتحقيق أهداف التناسق والتوحيد، التي ستعكس بالصورة الايجابية المنتظرة من خلال تبني هذه الخطوة. ولأجل ذلك يمكن اقتراح ما يلي :
 - باعتبار أن المجلس الوطني للمحاسبة هو الهيئة التنظيمية التي يناط بها معالجة المشاكل المحاسبية، حيث يمكنه متابعة ووضع الحلول والتوصيات الكفيلة بحل الإشكاليات والتساؤلات المحاسبية الحاصلة على تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذا اهتمامه بإجراء الإصلاحات التي تمكن من الاقتراب من مستجدات معايير المحاسبة الدولية فيما تعلق بمحاسبة الأدوات المالية طبقاً للمعيار IFRS 9؛
 - على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (خاصة المؤسسات البنكية) فإنه يجب إعادة تأهيل المحاسبين العاملين على مستوى هذه المؤسسات بما يتوافق مع مستجدات معايير المحاسبة الدولية؛
 - يجب على بنك الجزائر إعادة النظر في النظام رقم 08-09 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية، وذلك من دعوته المجلس الوطني للمحاسبة إلى إعادة النظر في التطبيقات المحاسبية القائمة حالياً في النظام المحاسبي المالي الخاصة بالأدوات المالية.

6. قائمة المراجع باللغة العربية

- أسماء طه خضير. (2019). المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 IFRS 9 لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية. ت، ص 01. تقرير لصالح شركة ارنست ويونغ.
- القرار الوزاري. (2009). القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 والموافق ل 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* (العدد 19)، 172.
- المنتدى المالي والمحاسبي العربي. (2010). قرارات قمة العشرين: استحقاقاتها المالية والاقتصادية والمحاسبية، تصنيف وقياس الأصول المالية. (WWW.tagvaluation.com، المحرر) 06.
- النظام المحاسبي المالي. (2008). الجزائر: دار النشر الأوراق الزرقاء (Pages bleues).
- بنك الجزائر. (2009). النظام رقم 04-09، المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 جويلية 2009، مخطط الحسابات والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (العدد 76)، 12.
- بنك الجزائر. (2009). النظام رقم 05-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1430 الموافق 18 أكتوبر سنة 2009، إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الصادرة بتاريخ 12 محرم عام 1431 هـ الموافق 29 ديسمبر سنة 2009، ص 16. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (العدد 76 الصادرة بتاريخ 12 محرم عام 1431 هـ الموافق 29 ديسمبر سنة 2009)، 16.
- بنك الجزائر. (2009). النظام رقم 08-09، المؤرخ في 29 ديسمبر 2009، يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما المادة 02. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (العدد 14)، 20.
- محمد أبو نصار، و حميدات جمعة. (2014). *معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية – الجوانب النظرية والعملية* (الإصدار لطبعة الثانية). (الدار الجامعية الأردنية، المحرر) عمان، الأردن.
- محمد صلاح علي احمد، و عبد الله حامد محجوب. (2017). دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الأول* (العدد التاسع)، 05.

- Anne, L. M., MAILLET, C., & Mohamed, B. (2009). *Normes Comptables International IAS/IFRS*. Alger: Edition BERTI.
- ifrs. (2013). */ifrs-9-financial-instruments*. Récupéré sur <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards>.
- mnp. (2016, Janvier). <https://www.mnp.ca/fr>. Récupéré sur <https://www.mnp.ca/fr>, Aperçu des différences entre l'IFRS 9 Instruments financiers et l'IAS 39 Instruments financiers : Comptabilisation et évaluation.
- Thornton, R. C. (2010). *Bulletin des Nouvelles sur les IFRS, IFRS9: Instruments Financiers*. Numéro spécial.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

بونعجة سحنون. (2021). أهمية التحول لتطبيق مستجدات المحاسبة الدولية لمحاسبة الأدوات المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية*. المجلد 03 / العدد 01 - 2021.